

التماسك الدلالي في مدونات التحليل النصي الألمانية المعرّبة

مقولة التناظر الدلالي مثلاً

د. عبد الجبار عبد الأمير هاني

الباحثة أزهار فاضل حسين

كلية الآداب / جامعة البصرة

الملخص /

في خضم التجول في أروقة الإسهامات النصية الألمانية المترجمة رصدت الدراسة إجمالاً مستويين متوازيين لمقاربة البنية التناظرية في مدونات التحليل الألمانية المترجمة يمكننا أن نصطلح على الأول المستوى البسيط وعلى الآخر المستوى العميق، فالبسيط وهو المستوى الذي استأثرت به المحاور الأولى للبحث وكان قد غطى الخطوط العامة والأساسية التي اطردت في مباحث التحليل الدلالية الألمانية بنظرة شبه جامعة، وتمثلت هذه الطبقة بالكشف عن مفاهيم وحدود مصطلح "التناظر"، ووسائل تحقق البنية التناظرية الخمس التي لا تعدو كونها الوسائل والأدوات نفسها الكاشفة للبنية الإحالية عموماً، وحلقات بناء السلسلة الاسمية التناظرية وأوجه تدرج حمولاتها الدلالية وتوزيعها وتنظيمها داخل نسيج النص، ويتسع نطاق الوصف البسيط لأوجه التناظر أيضاً ليشمل مستويات التناظر المرتبطة بالنظام اللغوي العام والمرتبطة بالنص أو التواصل. وأما المستوى العميق للوصف الدلالي لشبكة التناظر النصي لدى أعلام لغة النص الألمان فقد احتضنته واستوعبته المحاور الأخيرة للبحث، ويتغلغل هذا الجانب بشكل أعمق في رصد العلاقات المعقدة لظاهرة التناظر، وخير نموذج لهذه المقاربة ما قدمه كالمير وزملاؤه من إنجاز معتبر في عملية استبطان علاقات التناظر ومستوياته، إذ استحوذت هذه المقولة على القسط الأكبر من إسهاماته حيال مجابهة النصوص وسبر نسيجها دلاليّاً تجسد ذلك الجهد وفق نظرية معقدة البناء ومتشعبة العلاقات إلى حد بعيد جداً، طرحها عبر نقاش فضفاض ومعالجة متأنية حوت في طياتها بعض الإشارات القائمة على مفاهيم منطقية ودلالية وتواصلية لمعالجة مسائل مثل التدرج السيمي للعلامات داخل النص، وعلاقات التناظر بإحالة المعنى المعجمي المتعدد إلى معنى نصي مفرد، وعلاقاته كذلك بالإحالة وبتعدد الوظائف، التعدد الذي يمنحه سمة "التناظر المركب"، وربط جميع هذه المسائل بمقومات السياق اللغوي وغير اللغوي.

ABSTRACT

The study notices two parallel levels in the structural approach of analogy when tackling the translated German texts of analysis : The simple level and the deep level . The simple level is covered in the first half of the paper which discusses the basic general lines in the semantic sections of the analysis through a semi-comprehensive perspective . This is represented by revealing the concepts and limits of the term ‘ analogy ’ and the techniques used to achieve the analogous structure which are no more than techniques while the tools themselves really are what reveal the referential structure in general , the chains of the analogous nominal series and the phases of gradation in its semantic bearings and their distribution and organization within the overall build-in of the text . The range of the simple description expands to the phases of analogy to involve the levels that are connected to the general linguistic system and the text or communication . The deep level of the semantic description of the net of textual analogy of the German scholars who study the text is outlined in the last section of the paper . This level goes deeper to investigate the complicated relations of the phenomenon of analogy .

The best example of this approach is introduced by Kalamire and his colleagues of a considerable achievement about the introspective relations of the levels of analogy . He compares texts and analyzes their semantic depth according to a very complicated theory that has many relations that he introduces through a bombastic discussion and a careful treatment that contains some references that are based on logical , semantic and communicative concepts to tackle questions like the semiotic gradation of the signs within the text and relations of analogy by converting the many literal meanings to the single textual one and its relation also by reference and the multi-functions . This multiplicity is what makes the feature of the ‘ compound analogy ’ and links all the questions to the properties of linguistic and . non-linguistic contexts

مقدمة

إذا ما أُمعِن النظر في مؤلفات المدرسة الألمانية المعرّبة الخاصة بالشأن اللساني النصي، ومفاتيح الآراء التي تمت لها بصلة في غير هذه الإسهامات، يترسخ الرأي السائد في متونها بأن بنية النص بنية معقدة ومتمازجة ومتعددة الطبقات والوجوه، لا يتسنى سبر عمق مستوى معين من تلك الطبقات إلا بالركون إلى الأخرى باستمرار، فمن أجل الإدراك السليم للنصوص عبر مساءلة الخواص العامة لها وكشف مبادئ بنائها اللغوي حري بكل متلقٍ سواء كان مشاركاً في الاتصال أو محلاً أو باحثاً فهم الشروط النحوية – التركيبية لتماسك النص متضمّنة بالضرورة للعلاقات الدلالية – المضمونية، والثابت المنطقية المتجاوزة ما هو نحوي محض، والتي تتجسد في سلاسل أو تتابعات منظمة لعناصر سطحية. وهذان الضابطان الأساسيان يشكلان جزءاً مهماً، وركناً أساسياً من أركان الإطار المرجعي في مواجهة بنية النصوص اللغوية لدى اتجاهات البحث اللغوي النصي الألمانية.¹

وعليه تُهيء مدونات التحليل النصي الألمانية وفرة من الأدوات والإمكانات التي تُسخر لتحليل مضامين النصوص من شأنها ضمان استمراريتها، وتناميها، وتبرز من بين هذه الوسائل، وتتسامى عليها علاقة التناظر التي تضطلع بدور حسّاس وبنّاء في اتجاه تحفيز أبنية الأساس الدلالية للنصوص.

وإبرازاً لدور المنظومة التناظرية في مدونات التحليل النصية الألمانية عُنون البحث بـ(التماسك الدلالي في مدونات التحليل النصي الألمانية المعرّبة "مقولة التناظر الدلالي مثلاً")، وبُني على خمسة محاور رئيسة، وخاتمة، واستنتاجات توزعت عبر الآتي: عالج المحور الأول مصطلح التناظر، ومفهومه، وأبعاده في تفكير المدرسة الألمانية، وتناول المحور الثاني الوسائل والآليات اللفظية التي يُبنى عليها التناظر الدلالي، وتحدث المحور الرابع عن المبادئ التي تنظم مكونات سلسلة التناظر الاسمية التي تتعلق بفكرة الكميات المتباينة للسمات والأثر الجوهري لذلك التنظيم في خلق عالم نصي متماسك أو قريب من التماسك. فيما اهتم المحور الرابع بعرض مستويي التناظر اللغوي والوظيفي وإيضاح أوجه الفرق بينهما، أما المحور الأخير فقد خُصص لبحث مزية التناظر الدلالي وعلاقاتها النصية ووظائفها التماسكية في النصوص من وجهة نظر اللغوي الألماني كالمير وزملائه..

المحور الأول

ماهيات التناظر في مباحث التحليل النصي الألمانية

يقع دمج معاني مدونة نصية ضمن ما يقع من وجهة نظر شبه جامعة لممثلي المدرسة الألمانية بواسطة وسائل دمج مضمونية أو دلالية تتجسد في هيئة بنية سلاسل اسمية ممتدة، تجمعها سمة دلالية مشتركة ومتكررة، بوصفها دلائل ومؤشرات لأوجه ترابط مضامين النصوص². ويتبوأ هذا المنهج لوصف الترابطات التحتية التي يطمح إلى بلوغها لسانيو المدرسة الألمانية مكانة مرموقة في إسهاماتهم النصية المعربة. وتناقش في أبحاثهم ودراساتهم تحت بدائل اصطلاحية متعددة ومتباينة سعةً وضيقاً إلى حد ما، لا سيما في نموذج **كالماير** الموسع والمطور.

ومن بين الاصطلاحات التي يمنحها لسانيو المدرسة الألمانية لهذا الملمح من الوصف: (التناظر) *Isotopie*، أو (الاستئناف)، أو (التكافؤ الدلالي) استناداً إلى إسهامات **ديتر فيهفيغر**³، ويقصد بالتكافؤ الدلالي: "العلاقات الدلالية بين عنصر الجملة الأولى وعنصر الجملة الأخرى على الأقل، (...)، يشتمل على أشكال الاستئناف (...) من خلال تكرير بسيط أو استبدال ضميري أو ظرفي بديل، وكذلك إعادة الذكر من خلال المترادفات والألفاظ الأعم حتى المتضادات والمتقابلات"⁴. و(علاقة الإعادة) لدى **برينكر**⁵، وعلاقة (التناظر) لدى **كالماير**، و**مارغوت هاينه مان/ فولفجانج هاينه مان**⁶ وعلاقة (التناظر) أو (التكافؤ) بمفهومه الواسع لدى **هلبش**⁷. و(النظائر) لدى **هاوزندرف/ كسلمان**⁸، و**هاينه مان/ فيهفيغر**⁹، وفي ترجمة الدكتور سعيد بحيري للكتاب ذاته يصطلحان عليه (نهج التناظر) *Isotopie*¹⁰. وجل هؤلاء يعزون أصالة هذا المبدأ للوهلة الأولى إلى مقولات اللغوي الفرنسي **جريماس Greimas** ١٩٦٦¹¹.

ويكمن إسهام **جريماس** ضمن هذا المعترك في تساؤلات دلالية أراد من خلالها الولوج إلى معنى متكامل ومترابط للخطاب ونشأت إثر ذلك نظرية (تناظر الخطاب)، ويعني بذلك "الورود المتكرر لسمات دلالية في النصوص. وللإشارة إلى السمات يستخدم مصطلح **Sem** (ملمح دلالي). ومن ثم يمكن أن يحدد التناظر أيضاً بأنه تكرير للسيم (السيمات). الفصيل أنه لا يمكن أن يُتجاهل تكرير السيم على سطح النص"¹². ففي حال حدوث تطابق مضموني كلي أو جزئي بين سلسلة العلامات المعجمية داخل النص يقع ذلك التناظر. وعليه فإن تماسك "دلالة النصوص تنشأ في إطار هذا النموذج من اتفاق ملامح \سمات\ دلالية معينة للوحدات المعجمية الواردة في نص ما"¹³.

ويقرر البحث إجمال تلك البدائل تحت المفهوم الشامل، المتفق عليه إلى حد ما وهو مصطلح (التناظر) بالنظر إلى توجهات المدرسة النصية الألمانية، الذي يركز مبدئياً على

النظر في العلاقة بين عنصر الورود الأول للسلسلة الاسمية وما يعقبه من العناصر الاسمية التي تفي بشرط التوافق الدلالي كلياً أو جزئياً. ويفهم تحت خط التناظر لدى طرائق البحث لتلك المدرسة بوجه عام "في أن موضوعاً أورد في وحدة نصية، تعيين اسمي، يعاد ذكره في تتابع جمل من خلال تكرير بسيط للذكر الأول (تعيين أول) أو تكرير الذكر الأول متعلقاً بمتطلبات السياق من خلال عناصر متكافئة دلالية، وكذلك من خلال مستبدلات ضميرية".¹⁴ وهذا التصور لا يعدو كونه امتداداً لمنظورات جريماس في تحسس أوجه تكرير السمات الدلالية وعلاقات التكافؤ على مستوى من مستويات شبكة التناظر الدلالية.

ومقولة التناظر من المقولات المهمة التي تعول عليها المدرسة الألمانية في تنصيب النصوص، وتمييزها عن مجرد مصفوفات جمل شكلاً ومضموناً، "فصور التناظر شرط جوهري لتمامك النص"¹⁵ في نظر أصحاب هذه المدرسة، يصرّح فيهفيغر: "فطرائق الوصف المبينة على أساس أبنية دلالية للسمات تعد وسيلة مناسبة للكشف عن علاقات التكافؤ الدلالية في النصوص، ومن ثم لإيضاح مبادئ تنظيم سلاسل اسمية".¹⁶ ويؤكد ذلك هاينه مان/ فيهفيغر بالقول: "إن سلاسل التناظر تبلغ السامع في أثناء عملية الفهم أوجه الترابط الدلالي. حيث تتوطد فيها دلالة وحدات المعجم التي يمكن أن تتعدد معانيها".¹⁷

ويطلق فيهفيغر على "علاقات التناظر المتكونة من الذكر الأول وإعادته بوصفها تكريراً بسيطاً واستبدالاً ضميراً وعنصراً [مكافئاً] دلاليةً ذا تعقد متباين، بأنها سلاسل اسمية".¹⁸ ومن المسوغ أن تُدرك النصوص في رأي باحثين ألمان آخرين "عبر وحدات معجمية معينة، تتوزع عبر نص، وتتشابك بعضها مع بعض من خلال علاقات التطابق والتشابه"¹⁹ لتشير هذه العلاقات آخر الأمر "إلى العلاقة الدلالية بين كلمات عموم النص وتعابيرها وما تؤثر في معناه"²⁰. ويفهم من ذلك عموماً أن مجال التناظر هو البنية الاسمية المتعاقبة داخل نص ما أو فقرة نصية أو ما دون ذلك.

ويبنى مبدأ التناظر هذا غالباً على شرط "التكافؤ الدلالي (بمعناه الواسع) بين وحدات معجمية معينة في النص. وبذلك لا يكون للملامح السطحية إلا أهمية ثانوية لتمامك النص، غير أن الأساس الحاسم هو الظاهرة الدلالية الناشئة عن تكرير السمة الدلالية".²¹ وتُعد خاصية تكرير السيمات الدلالية لجملتين متتاليتين كلياً أو جزئياً داخل سلسلة اسمية معينة أو سلاسل ممتدة "تقوية وتأكيداً لتضافر هاتين الجملتين، ومن ثم لا تقدم علاقتهما المضمونية داخلياً فقط.. فهي ملموسة مادياً أيضاً".²²

وعلى خلفية عدم كفاية الاتفاق في الملامح الدلالية (السيمات) وحده، يقوم التناظر إلى جانب شرط التكافؤ الدلالي لعناصره على شرط ضروري آخر وهو تحقق التعلق الإحالي لوحداث السلسلة النصية للواقعة ذاتها في نموذج الواقع، وبسبب وثاقة الصلة يشترط النصابيون الألمان تحقق التعلق: "ولذلك يجب أن يوضع في الاعتبار إلى جانب التكافؤ

الدلالي الذي يحققه تكرار السمات أيضاً تطابق الإحالة بوصفه ملمحاً جوهرياً لعلاقات التناظر".²³ وبذا فإنه نوع من أنواع الربط الإحالي بيد أن هناك بوناً شاسعاً بينه وبين أدوات الربط النحوية الأخرى.²⁴ بفعل كونه وسيلة ربط دلالية، ولعل هذا يحيل إلى الدور الخلاق الذي تضطلع به الإحالة في ربط سلسلة التناظر الاسمية على الصعيد المضموني وحدّها عن مجرد مزيج لنتابعات جمالية²⁵، ويكمن ذلك في تلويحهم بـ "وجوب ارتباط عناصر علاقة التناظر بظاهرة وبالظاهرة ذاتها بالواقع".²⁶ فقد يطلب التناظر من المرسل والمتلقي آخر الأمر الرجوع إلى نموذج الواقع بعينه المشترك بين المكونات الإحالية للعناصر المعجمية. ومن خلال التعلق المزدوج لـ (دلالة الانعكاس) بـ (دلالة الإحالة) تستطيع القيام بوظيفة وسائل الدمج المضموني النصي أثناء عملية الفهم، ومن ثم يتقرر مبدأ السلاسل الاسمية مبدئاً مؤسساً لتماسك النص".²⁷ وهذا ما يفسر جعل ظاهرة الاستئناف المعجمي (التناظر) وسيلة لربط مجاوز حد الجملة لدى **فيهفيغر**²⁸ بغية أن تشكل "الوحدات المعجمية للنص ذاته المترابط على ذلك النحو سلسلة تناظر/ سلسلة بؤرة. وفي حال النصوص الكبيرة تشكل عدة سلاسل من التناظر شبكة التناظر للنص الكامل، التي تعد بدورها ذات كفاءة تفسيرية حاسمة لتماسك النص".²⁹

إجمالاً فإنه يمكن القول إن مفهوم منهج التناظر وأهميته في مدى امتثال النص إلى التماسك من خلال إيضاحات المدرسة الألمانية يخضع لقيود التسلسل الاسمي لفقرة نصية أو كتلة أو مقطع أو حتى عبر النص ككل.³⁰ أي النص هو الحاضنة المخصصة للتناظر الدلالي، كما يخضع أيضاً لأوجه الاشتراك السيمي للعلامات اللغوية المتكافئة دلاليّاً بوصفها انعكاسات لظواهر الواقع داخل نص ما من خلال نمط العلاقة بين العنصر الأول والعناصر اللاحقة، ومنها أيضاً التطابق الإحالي لجميع العناصر المستأنفة (المتناظرة) لواقعة ما في الخارج.

المحور الثاني

آليات التناظر ووسائله

تناول العديد من علماء النص الألمان التناظر وبدائله الاصطلاحية تحت (الإعادة – الاستئناف – التكافؤ الدلالي... إلخ) – أيّاً كان المسمى بوجه عام – كوسيلة من وسائل الربط الدلالي المحركة للتماسك النصي، ويجري هذا النهج عندهم عبر تعيينات خمسة، وقبل سرد مجموعة التعيينات هذه نقتبس القطعة النصية التي استشهد بها **برينكر** عند عرضه المكثف لهذه الأدوات علّنا نؤوب إليها في محطات لاحقة عند التمثيل لتلك الأدوات، وهي كالآتي:³¹

(١) حين سُئل السيد ك: أي حيوان تؤثره على كل (الحيوانات)، ذكر الفيل، وعلل ذلك هكذا: (٢) الفيل يجمع بين حيلة وقوة. (٣) هذه ليست الحيلة التافهة التي تكفي لتنجيه من الاصطياد، وليحصل بها على الطعام، مما لا يغيب عن نظر المرء، بل الحيلة التي توفر القوة لأعمال كبرى. (٤) وحيثما كان هذا الحيوان، ... (٥) وهو كذلك طيب القلب، ... (٦) وهو صديق حميم، ... (٧) ضخم جداً، وثقيل للغاية، ... (٨) وتوصل زلومته إلى جسم ضخم أصغر الأطعمة، ... (٩) أذناه قابلتان للضبط: (١٠) فهو يسمع فقط ما يناسبه. (١١) ويصير عجوزاً جداً أيضاً. (١٢) وهو كذلك لطيف العشرة... (١٣) وهو في كل مكان محبوب ومهاب أيضاً...

١- التكرار البسيط أو الإعادة الكلية أو البسيطة: ³² ويتمثل في تكرار الصيغة الاسمية نفسها بما يوائمها في الشكل والمحتوى أي الاشتراك في السمات الدلالية عينها، مثل: سائق - سائق، وزوج - زوج ³³. ويدلي **فيهفيغر** بأن "الشكل الأساسي للغاية للربط الجملي هو التكرار البسيط للأشياء (للتعينات) في وظيفة نحوية مماثلة أو مختلفة أو تكرار عنصر ما مع بدائل جدولية" ³⁴. وهو شكل من أشكال الاتساق المعجمي، وعادة ما تقع الضميمة المعجمية المكررة في مطلع كل جملة أو فقرة نصية أو مقطع نصي أو كتلة نصية معينة... إلخ، ولا يشترط مجيء التكرير مباشرة بعد عنصر ورود الأول، وفي معظم حالات التكرير المعجمي في خط التناظر لا تقدم الإعادة البسيطة معلومة جديدة ³⁵، بوصف الذكر الأول وتكريره المماثل منطوقين إحاليين لمرجع واحد في نموذج الواقع في حين تظهر فاعلية التكرار المعجمي البسيط أكثر ما تظهر ضمن سلسلة التناظر في تقوية المعنى وتأكيده بغية إيصال القصد، ومن الواضح إذن أن هذا اللون لا يُدرك معنوياً فحسب بل مادياً أيضاً ³⁶. ومن نماذج هذا الضرب:

الأمثلة: يذكر **برينكر**: حين سُئل السيد ك: أي حيوان تؤثره على كل (الحيوانات)، ذكر الفيل، وعلل ذلك هكذا: الفيل يجمع بين حيلة وقوة. يلاحظ بالتحليل أن كلمة (الفيل) تكررت مرتين صراحة في السياق النصي ذاته ³⁷ باعتبارهما حاملين إحاليين إلى موضوع واحد تماماً في نموذج الواقع.

ويستشهد **فيهفيغر** أيضاً: في الجزء الشمالي لجزيرة كامتشكا اكتشف الآن مركزاً تجمع حوالي ١٠٠ و ٥٠٠ من حيوان الفظ. كان حيوان الفظ في هذه الناحية قد أباده في مطلع هذا العام صيادون روس وأجانب من أجل الفراء. يريد **فيهفيغر** هنا أن يبين أن تسلسل التناظر يبرز عبر التكرار البسيط بين الضميمة الأولى (حيوان الفظ) ونظيرتها في الفقرة النصية التالية (حيوان الفظ).

٢- **مستبدل نحوي (ضمير - ظرف):** ³⁸ توصف الضمائر في هذه النظرية باعتبارها أوجه تكرير لمتعلق أورد في النص، وهو أداة تسهم في تنظيم سلسلة التناظر وتلاحمها وتماسكها دلاليًا. ³⁹ ومثاله: سائق - هو ، زوج - هو ⁴⁰ . ويلحق **فيهفيغر** بالمستبدلات الضميرية المستبدلات الظرفية البديلة أيضاً ⁴¹ . على نحو ما أورد في الفقرة النصية السابقة بين (الجزء الشمالي - هذه الناحية). ويفرق بين التناظر بوسيلة مستبدلات ضميرية وأوجه تكرار الذكر الأول المتكافئة دلاليًا وذلك نتيجة أن الاستئناف بالضمائر يكون عادة مشتملاً على السمات الدلالية العامة التي قُدمت من خلال التعيين الاسمي السابق. ⁴² وبمعنى أدق أن ترد بمساحة دلالية أصغر من مرجعها المطابقة له دلاليًا في سلسلة التناظر داخل التتابع. ⁴³ ويُلح ذلك الإمكان في **قطعة برينكر** النصية الفقرة رقم (٤) هذا الحيوان، والإعادة تمت من خلال تعبير ضمير الإشارة الأعم الذي بدوره يصلح لأن يكون مرجعاً للصيغ البديلة (هو) و(الضمير المتصل) في الفقرات اللاحقة رقم (٥) و(٦)، ويطلق على تلك المستبدلات مصطلح (الصيغة البديلة) ⁴⁴ .

٣- **عناصر استئناف متنوع (عناصر مكافئة دلاليًا):** ⁴⁵ وتشمل جميع الإمكانات والوسائل بما فيها المذكورة آنفاً في سياق تعريف **فيهفيغر** للتكافؤ الدلالي كما رأينا، ولخصها فيما بعد **هاينة مان/ فيهفيغر** في عملهما المشترك، و**هلبش** وتابعهم في إسهام آخر **مارغوت هاينة مان/ فولفجانج هاينة مان** ⁴⁶ ، وهي كالآتي:

- من خلال لفظ مرادف، مثال: سائق - قائد وسيلة نقل.
- من خلال لفظ مضاد أو مقابل، مثال: سائق - ماش.
- من خلال لفظ أعم، مثال: سائق - مشترك في حركة المرور.
- من خلال عبارة مفسرة للورود الأول المبهم أو المكثف، أي "إعادة ذكر للورود الأول المعقد من خلال وحدة معجمية". مثال: سائق - بطل الطريق العام.

- من خلال عبارة مكثفة، "اختصار تمثيلات متعددة للحال في دلالة وحدة معجمية أو وحدة نصية". ⁴⁷ أي إجمال كم معين من التعيينات والأوصاف والأحوال المباشرة الواردة في جملة أو فقرة نصية سابقة ومن ثم إعادة صياغتها من خلال تعبير معجمي يستوعب في طياته السمات الدلالية السابقة. وقد وضع **فيهفيغر** اليد على هذه الأداة في ثانيا تحليله البنية الداخلية لنموذج نصي (الحكاية الفصلية "الشبح"). ⁴⁸

٤- **الإعادة الضمنية:** ويلمح **برينكر** في صورة الإعادة الضمنية أو (الإحالة الضمنية) كما يفضل بعضهم أن يسميها، مقدرة تناظر دلالية مناسبة، ويستشهد على فكرته ببعض الفقرات النصية من سلسلة نموذج النص الذي اقتبسناه في بداية هذه الطروحات، فيلمح علاقة تناظر دلالية بين التعيينات المرجعية في الفقرة (١) الفيل،

أو هذا الحيوان، والوحدات المستأنفة في الفقرات (٨) زلومته، و(٩) أذناه، و(١٥) عاطفته...⁴⁹

٥- **التعبيرات الاستعارية (المجازية):** يُستنتج ذلك لدى هذه المدرسة في سياق تحليل **فيهفغر** لبنية نص (الشبح)، أنه يمكن أن تنشط سمة التناظر الدلالي بين التعيين الأول وتكريراته المختلفة في نص ما من خلال استخدام ألفاظ استعارية أو مجازية، ويمكن أن تظهر فاعلية هذه التعبيرات بوجه خاص في النصوص الأدبية، وفي غيرها أحياناً.⁵⁰

المحور الثالث

مبادئ تنظيم سلسلة التناظر

يعد تنظيم البنية التحتية لسلسلة التناظر الدلالي وكيفية تدرجها دلاليًا ومنطقيًا من الاستراتيجيات المهمة التي تعتمد في طرق التحليل التركيبي والدلالي بوجه خاص والبحث عن الكفاءة النصية للخطابات لدى العديد من فلاسفة اللغة الألمان، لما لذلك التنظيم من فوائد في التعامل مع النصوص وأثر جوهري في خلق عالم نصي متماسك أو قريب من التماسك.

والجدير بلفت الانتباه أنه ثمة شبه إجماع مبدئي تجمع عليه طرائق التحليل الألمانية المعرّبة باتجاه مسألة تتعلق بفكرة (الكميات المتباينة للسمات الدلالية)، أي بتدرج كمية السمات الدلالية لمكونات سلسلة التناظر الاسمية للنصوص، ولما كان من شروط علاقة التناظر الدلالية الأساسية لسلسلة نصية ما من وجهة نظر هذه المدرسة الاتفاق الدلالي في محيط السمات للعلامات المستخدمة، أي عدم الاختيار العشوائي للعناصر المتنوعة داخل السلسلة،⁵¹ فإنه من الواجب في الوقت نفسه على المتكلم أو المتلقي الأخذ بعين الاعتبار في سياق دمج أوجه الاتفاق الدلالية التأمل في كيفية إدراج كمية المحمولات المضمونية المتناظرة للوحدات المعجمية الابتدائية والمتأخرة أي الكلمات المفاتيح وتكريراتها داخل النص.

وعلى نحو مشابه يلتفت **برينكر** إلى حيثيات هذه المشكلة فيعالجها في خضم هذه العلاقة إذ يلاحظ بدقة هذا اللون من الإحلال في المثالين النصيين:

مثال: رمى هـ. ي أو المحامي من دوسلدورف البالغ ٤٧ عاماً بتهمة من أشنع التهم. فلعل رجل القانون قد دبّر اختطاف المليونير ت. أ، وطالب مبتزاً أسرته بسبعة ملايين مارك.⁵²

ويمنح **برينكر** هذا الجانب من العلاقة أي التعبير المستأنف (رجل القانون) مسميات (المفاهيم العليا) أو (التعبيرات ذات المحيط الدلالي الأكبر) بالنسبة للتعبير المستأنف

(محامي)، لأن موقعه في نطاق التتابع يمنحه محيطاً دلاليّاً أوسع من مرادفاته السابقة الذكر ذلك أن في علاقة الإحالة عادة ما يعقب المفهوم الأعلى المفهوم الأدنى وليس العكس.⁵³ فليس من قبيل الترابط النصي أن يقال:

مثال: قرب الزاوية جاءت مركبة. سارت السيارة بسرعة شديدة.

على نحو مغاير لما قيل: قرب الزاوية جاءت سيارة. سارت المركبة بسرعة شديدة.

ويمكن أن يتضح عدم التطابق التام في الدلالة عند التوزيع المضاد لعلاقات الإحالة بين الحاملات ومرجعياتها:

مثال: كان رجل في الطريق على عجلة ، وأراد أن يصعد جبلاً، فرأى (هو) شيئاً ملقى على الأرض، فتوقف عنده. كان الرجل يدعى أوبرستالن.

فبمجرد إحلال تعبير أداة النكرة (رجل) محل التعبير المعرفة (الرجل) وفي مقابل ذلك إحلال الأداة المعرفة (الرجل) محل النكرة (رجل) في الاستخدام الأول للاسم داخل التتابع النصي يحدث اضطراب في سيرورة التتابع فتتقطع الصلة بين العنصر المحيل والمحال إليه فلم تعد الأداة النكرة (رجل) السابقة الذكر سائغة للإحالة إلى المعرفة (الرجل) اللاحقة الذكر، مما يترتب على ذلك انهيار بنية التماسك النصي بين الأجزاء النحوية وبالتالي فقدان عملية الاتصال.⁵⁴

فبادئ ذي بدء يطرح كالمير ملحوظاته النقدية حول هذه الإشكالية بدحض بعض أفكار ريناة شتاينتس الخاصة بأوجه الإعادة للبدائل الإحالية ومحمولاتها الدلالية في النصوص.⁵⁵ ويلج كالمير كما أسلفنا على ضرورة معالجة إشكالية العلاقة بين عناصر التعلق صيغ الإحالة في مبحث الإحالة بمقولات من علم الدلالة كما عالجتها شتاينتس من قبل في فرضية الإعادة، ولكن خلافاً لما طرحته شتاينتس : من أن التعبيرات المحيلة سواء كانت ضمائر أو مركبات اسمية يجب أن تحمل سمات دلالية أقل من عنصر التعلق ولا تتضمن سمات نحوية – دلالية أخرى. فإنه في هذا المثال – والكلام لكالمير – :

فتاة... هذه المخلوقة الصغيرة المتبخترة بلا حماية..

لا يسوغ الحكم بتباين كميات السمات بين عنصر التعلق (فتاة) وبين العناصر الإحالية اللاحقة وإسنادها قدراً دلاليّاً أقل من عنصر الورد الأول (صاحب الإحالة) وعدم تضمينها سمات دلالية – نحوية أخرى (أوجه إحالة)، بل يمكن أن تمنح المكونات الإحالية القدرات الدلالية ذاتها لكل عنصر إحالة داخل البناء المتوالي فلا ينبغي أن تضم الضميمة الاسمية (هذه المخلوقة الصغيرة...) سمات أقل من عنصر التعلق (فتاة).⁵⁶

مثال: في عجلة كبيرة انعطف شرطي مع الناصية. الشرطي هو حامي النظام العام. الرجل كان مسلحاً بهراوة...

وهو من الأمثلة التي انطلقت منها شتاينس في تحديد فرضيتها حول مبدأ الإعادة النصية القائمة على فكرة الكميات المتباينة للسمات. فالعلاقة في هذه القطعة النصية تكمن بين عنصر التعلق (شرطي) وبين صيغ الإعادة المختلفة لهذا العنصر (هو، حامي النظام العام، الرجل) هي في حقيقة الأمر ذاتها ولكن بسمات تعيين أقل من عنصر الورد الأول (شرطي)، كما لا يمكنها أن تحتوي سمات دلالية – نحوية أخرى. بيد أن كالمير يحيد عن هذا الرأي فيبقى على دلالة السمات التي تحملها صيغ الإحالة نفسها ولكن بسعة دلالية أكبر مع إمكانية تضمينها دلالات نحوية – دلالية أخرى.⁵⁷

ويمكن بناءً على هذه الملحوظات النقدية لنظرية شتاينس الإحالية التحري عن آراء كالمير بالنسبة لبنية التناظر الدلالي.

وفي العمل المشترك لهائنة مان وفيهفيغر يذهبان فيه إلى أن بنية التناظر الممتدة داخل نص ينبغي أن تتدرج من الوحدات المعجمية ذات المحيط الدلالي العام إلى الوحدات التي تستوعب تخصيص دلالة تلك العناصر الموجودة قبلها،⁵⁸ بمعنى أن تبدأ سلسلة التناظر الدلالي من اللفظ ذي المحتوى المضموني العام باتجاه الألفاظ ذات الخواص الدلالية الأضيق.

بإزاء ذلك نجد ديتر فيهفيغر في غير هذا العمل يدلي برأي مغاير لما تبناه مع هائنة مان،⁵⁹ فهو حين يصف علاقات التناظر الدلالية المرتبطة بتماسك النصوص يصطدم بموقفين متناقضين يتجاذبان هذا الموضوع، فيتجول في أروقتهما ويوضحهما ثم يعطي آخر الأمر الحق لكلا الموقفين ولم يمل إلى كفة أحدهما فيدحض الآخر، أو يدحض الاثنين معاً.

فأما الرأي الأول: فيذهب إلى "أنه عند تكرير الذكر الأول لا يجوز أن تختار إلا عناصر تعد أعم من العنصر في موضع المدخل".⁶⁰ وعلى خلفية هذا الفرض يُمنح التعيين الاسمي الابتدائي خواصاً دلالية مباشرة، وعلى العكس من ذلك لا تُستخدم عند تكرار تلك التعيينات إلا العناصر العامة. وهو يستند بهذا الرأي إلى جماعة من علماء اللغة.⁶¹ ويقدم المبرر لهذا المنحى من خلال ما وجده ماثلاً في نماذج نصية كثيرة بحسب زعمه، ومنها:

مثال: في الجزء الشمالي من شبه جزيرة كامشتكا اكتشف مركزاً تجمع لحوال ١٠٠ و ٥٠٠ حيوان الفظ. كان حيوان الفظ في هذه الناحية قد أباده في مطلع هذا القرن صيادون روس وأجانب من أجل الفراء. وتعد عودة هذه الكائنات الحية النهرية الضخمة إلى شبه

الجزيرة... فقد تعين أولاً الذكر الخاص (حيوان اللفظ) ثم جاءت الإعادة من خلال اللفظ الأعم (الكائنات الحية النهرية).

ويسود الاعتقاد لدى أصحاب هذه الفرضية ويشاطروهم **فيهفيغر** الفكرة أيضاً بعدم إمكانية استبدال العنصر الابتدائي بالعناصر اللاحقة في سلسلة الاستئناف الدلالي، حيث يؤدي الاستئناف الآتي إلى مجرد مزج جملي غير موفق: ⁶²

مثال: في الجزء الشمالي من شبه جزيرة كامشتكا اكتشف مركزاً تجمع لحوالي ١٠٠ و ٥٠٠ من الكائنات الحية النهرية. كان حيوان اللفظ في هذه الناحية قد أباده صيادون...

وأما الرأي الآخر الذي يتمثله **فيهفيغر**: فهو القاضي بوجوب "أن يوجد الذكر الأول في كل النصوص من خلال الوحدة المعجمية الأعم، والتي تمثل فيها الجملة التمهيدية للنص نوعاً من الموجز، نوعاً من المكثف المضموني للنص بأكمله، في حين تقوم الجمل اللاحقة بالنظر إلى الذكر بوظيفة تخصيص" ⁶³.

اعتماداً على ما تقدم، يبدو أن **فيهفيغر** وعى جيداً نظرية كيفية تنظيم سلسلة التناظر من خلال بحوث كثيرة تغلغت في بحث سلاسل بناء التناظر الدلالي فأدركت عدم اطراد أي من الاتجاهين أو غلبته في كل النصوص، "بل أن مسألة التنوع المعجمي تبدو وثيقة الصلة بمبادئ بناء النص ومتشابكة مع الوظيفة التواصلية للنصوص" ⁶⁴. ما جعله ذلك التصور يتبنى كلا الاتجاهين.

مثال: منذ سنة ١٨٠٠ ابتليت كوبا بـ ٨٥ إعصاراً مدمراً. فلقد دمر الإعصار العنيف الأول الذي مُنيت به كوبا بعد اكتشافها مدينة ترينيداد في أكتوبر سنة ١٥٢٧. ودمر آخر في نوفمبر ١٩٣٢ مدينة سانتا كروز دل سور. وحصدت أعاصير السنوات ١٩٢٦ و ١٩٤٤ في هافانا مئات الأرواح. وفي خريف ١٩٦٣ دمر إعصار فلورا شرق محافظة الشرق (أورينت)، وفي يونيو ١٩٦٦ أصاب "ألما" المحافظات بينار دل ريو، وهافانا، ومنتزاس، ولاس فيلاس بأضرار بالغة.

بناءً على ذلك يستدل **فيهفيغر** بالمثال المذكور أعلاه على إمكانية أن تفتتح جملة المدخل بوحدة معجمية ذات محيط دلالي أعم تعقبها أوجه اتحاد اسمية تحمل سمات دلالية خاصة ⁶⁵.

بناءً على ما سبق، أضحى يقيناً لديه بأن عوامل كثيرة تتداخل وتتحكم في بناء السلسلة الاسمية للتناظر الدلالي أهمها عوامل اجتماعية، ومؤشرات براجماتية – تواصلية، وبمعنى أدق الوظيفة التواصلية للعلامات. وينتج عن تلك القناعة إمكانية أن يكون لسلسلة نصية في ظروف موقفية محددة نموذجان للبنية الداخلية:

- أ- وحدة معجمية ذات سمات دلالية خاصة (مباشرة) + وحدة معجمية ذات سمات دلالية أعم + تستمر السلسلة من خلال الخواص العامة.... + استبدال ضميري أو ظرفي بديل... إلخ
- ب- وحدة معجمية بمحيط دلالي عام + وحدة معجمية أخص.... + استبدال ضميري أو ظرفي بديل... إلخ.⁶⁶

يُستخلص من هذا التصور أن المسوغ الأساس لإمكانية مجيء بنية التناظر بالوجهين المذكورين دون أن يتقاطع أحدهما مع الآخر أو يرفعه هو وظيفة النصوص الأساسية المتمثلة بتحقيق الاتصال بين الأفراد، والنتيجة: تتبع بنية النص وتسلسل حلقات التناظر فيه لدى **فيهفيغر** ظروف موقفية وسياقية لإنتاجه ومنتجه ومتلقيه.

المحور الرابع

مستويات التناظر

أولاً : التناظر الدلالي – اللغوي

وفي هذا المضمار يجنح بعض المحللين النصيين الألمان في حجاجهم حول العلاقة بين المحيلات المتكررة ومرجعياتها إلى إيضاح العلاقة بين التعبيرات المترادفة من خلال أسماء أو ضمائم اسمية بين المتواليات اللفظية المسؤولة عن التحاول، ينشأ بينها رابط دلالي متواضع عليه في النظام اللغوي للغة ما، كما في الألفاظ: حامل البريد وساعي البريد، أو مصعد وأسانسير.. إلخ. ويمنح **فوندرليش** هذه العلاقة سمة (علاقة التضمنين) بناء على تصورات دلالية لعلاقة الإحالة، موضحاً فكرته بإيراد المثال النصي التالي:

مثال: "ذات مساء جاء بعض رجال عجائز إلى فيلا قديمة، كان يسكن فيها بيكاسو. كان المنزل مفتوحاً. ووجدوا الرسام أخيراً في المطبخ واقفاً أمام تمثال معدني كبير. وكان قد كوّم إلى جانب ذلك علماً قديمة من الصفيح..."⁶⁷

فمن الجائز من وجهة نظره أن يؤدي (المنزل) وظيفة صيغة بديلة لعنصر التعلق (فيلا) انطلاقاً من علاقة التضمن بين الطرفين فبحسب زعمه أن (فيلا) و(منزل) يحيلان إلى الموضوع ذاته شريطة عدم تساوي الصيغتين في المحتوى الدلالي، فهو بذلك يمنح المنزل صفة (مفهوم علوي)، أو (صيغة فقيرة المضمون) بالنسبة لمتعلقه (فيلا) الأغنى من جهة المضمون.⁶⁸

ويستدعي المقام هنا العودة إلى بسط الأمثلة التي ساقها **برينكر Brinker** في موقف سالف حيث يُلَمَح بوضوح هذا النمط من التناظر في المثالين النصيين:

مثال: رمى هـ. ي أو المحامي من دوسلدورف البالغ ٤٧ عاماً بتهمة من أشنع التهم. فلعل رجل القانون قد دبر اختطاف المليونير ت. أ، وطالب مبتزاً أسرته بسبعة ملايين مارك.⁶⁹

مثال: جرح رجل بالمعاش بالغ من العمر ٧٩ عاماً في مساء الثلاثاء من سيارة جرحاً مميتاً، وخلال النهار عُثر على المركبة المتلفة وثلاثة من ركبائها.⁷⁰

فالتعبيرات المذكورة في النصين (المحامي ورجل القانون)، أو (سيارة ومركبة) لا تخلو من علاقات معنوية متقاربة على مستوى القطعة النصية وعلى مستوى المعجم على الرغم من عدم المطابقة الشكلية بين الكلمات المذكورة، فالكلمتان (رجل القانون والمركبة) تحيلان إلى الموضوع ذاته ولكن بصيغ أخرى.

ثانياً : التناظر الدلالي – الوظيفي

لاحظ العديد من علماء المدرسة الألمانية أن النص بوصفه علامة لغوية لا يكتسب حصافته ولا يحقق انسجامه الدلالي ومن ثم هويته الاجتماعية – الإبلاغية بالنظر في أوجه العلاقات الدلالية لسلسلة العلامات القارة في المعجم فقط⁷¹، إذ إن النصوص بطبيعتها محصلة النشاط الإنساني في كل مكان وزمان. وتدعيماً لهذا التصور يفرق **برينكر وهلبش** من جهة الدمج المضموني للنصوص بين ثلاثة مؤشرات:

١- **مؤشرات استئناف لغوية داخلية (نظامية):** تشير إلى أن العلاقات بين أوجه الاتفاق في السمات الدلالية للجمل مستكنة في النظام اللغوي⁷²، أي علاقات مبنية على أساس قواعد التجريد والافتراض المنضوية بين دفتي معجم. ويوصف تحت هذا المؤشر علاقات التكافؤ الدلالي السابقة.

٢- **مؤشرات استئناف نصية داخلية:** وتعني "أن العلاقة بين التعبير المرجع (العائد إليه) والتعبير المستأنف تنشأ في النص ذاته، ولا ينص عليها بهذا الشكل في النظام اللغوي".⁷³ بل إن سلسلة التكافؤ الدلالي تأتي نتاج التفعيل المعرفي في محيط النص تحديداً.

٣- **مؤشرات استئناف لغوية خارجية (براجماتية):** وتكمن في أن العلاقة بين بدائل الاتحاد الدلالية تتجاوز الأطر المفترضة والقارة في المعجم اللغوي، لتنظم طبقاً لعلم دلالة قائم على التواصل يعتمد على استراتيجيات ومعارف وخبرات موسوعية لشركاء التواصل.⁷⁴

وتأسيساً على هذا الاكتشاف تقترح طرائق التحليل الألمانية المترجمة إلى جانب وصف وسائل التكافؤ المعجمي – الدلالي التي درست وصف ظواهر لما يُصطلح عليه التكافؤ الدلالي – النصي، أو الدلالي – الوظيفي، أو التناظر الوظيفي..⁷⁵ فالفقرة الأولى كما رأينا تنتمي إلى ما عُرض سابقاً من نمط (التناظر الدلالي) بوجه عام، وأما الفقرتان الثانية والثالثة فتتصلان اتصالاً وثيقاً بما ينضوي هنا تحت نمط (التناظر الوظيفي)، ولعل أوضح الدعوات للفت الانتباه إلى هذا المظهر في المقاربات النصية للمدرسة الألمانية ما استشهد به برينكر عبر تمثيله الآتي:

بطريقة غير مألوفة أراد رجل من بفورتسهيلم عمره ٤٣ سنة أن ينتحر في مساء الثلاثاء. وكما أخبرت الشرطة كان العامل الفني قد أحضر من مسكنه إلى حجز اضطراري بعد مشاحنات. هناك أفرغ الموظفون طبقاً للتعليمات جيوب المخمور ليتجنبوا حماقات السجين. وبعد نصف ساعة وجد الموظفون الرجل في زنزانه مقطوعاً شريانه الأورتي.⁷⁶

ولعل ما يروم ببيانه برينكر **Brinker** ليس مطرداً في كل النصوص التي ذكرت في هذا المقام أو في غيرها، ففي المثال السابق تحيل الكلمات (العامل الفني، ومخمور، والسجين) إلى الشخص ذاته (رجل) غير أنها لا ترتبط بعلاقات دلالية مغروسة في النظام اللغوي للغة معينة وإنما ترتبط ببعضها البعض في علاقة الإعادة من خلال المطابقة الإحالية في هذا النص، إذ ليست لهذه العلاقة بين هذه التعبيرات صلاحية المطابقة المعنوية والإحالية بالنسبة لنص آخر، فالأمر هنا يرجع إلى ظاهرة الاستعمال اللغوي بمساعدة السياق.⁷⁷

وما أعلنه فيهفيغر وأكدته مراراً من أن وصف سلاسل أبنية التناظر الدلالية وتنظيمها على مستوى أوجه الاتفاق المعجمي الدلالي شرط ضروري ولكنه لا يعكس بأية حال من الأحوال مقومات التماسك الدلالي للنصوص، فثمة علاقات دلالية ليس بينها وبين بعضها توافق دلالي على مستوى المعجم البنية، بل يمكن أن تكتسي صفة التناظر بمجرد استعمالها مدمجة استعمالاً وظيفياً داخل نص ما بين شركاء يحظون بمقومات إدراك ودمج مشتركة.⁷⁸ أي بامتلاكهم خبرات وأنظمة معرفية – موسوعية تسمح لهم بتفسير العلاقات المتجسدة في النص وربطها بين الأحوال الممثلة في مكونات النص.⁷⁹ لأنه أحياناً ما يضمه نص ما من مجاميع متصلة متسلسلة ومتكررة معجماً على أنها نوع من أنواع الإعادة أو التناظر لم تُسجل في معجم شركاء الاتصال، وانطلاقاً من هذا الفهم يؤسس تعريفه التالي للتناظر الوظيفي أو ما يطلق عليه (تكافؤ وظيفي دلالي): هو "التكافؤ الناتج عن العلاقات النصية فقط، والمستنبت من موقف تواصل محدد، والوظيفة التواصلية للنص".⁸⁰ ولتوضيح هذا الفهم يسوق المثال التالي:

مثال: وصلت أمس في وقت مبكر قافلة السيارات التي بدأت في ١١ أغسطس في موسكو. هذا المعرض المتنقل لأفتو للتصدير ٧\٥ يمر من خلال ١٣ مدينة بسبع بلدان اشتراكية.⁸¹

كما هو مطرد في النظام اللغوي ليس ثمة صلة دلالية تجمع بين الوحدة المعجمية (قافلة سيارات) ومرادفتها وظيفياً الوحدة المعجمية (المعرض المتنقل)، غير أنه توجد بضعة مؤشرات تركيبية تمكن من إحالة المكافئ وظيفياً (المعرض المتنقل) إلى مرجعه (قافلة السيارات) وهي مثل: هذا، هذه، تلك،... إلخ، ولكن هذا التفسير لا يفي برأي فيهفغير بمطلب فك درجة الدمج المشتركة بل يكمن المفتاح في تواتر مؤشرات عرفية مشتركة في وعي كل من المتكلم والسامع تسمح لهما بفك مغاليق السلسلة الدلالية ومن هذه المؤشرات إدراك المتكلم والسامع أن قافلة السيارات في العادة تتكون من عدة أنواع من المركبات الحديثة التي تعرض عادة على الجمهور في هيئة معرض متنقل.⁸²

إذن يكمن الفرق بين التناظر المعجمي – الدلالي والتناظر الدلالي – الوظيفي كما هو موضح في إسهامات فئة من أعلام المدرسة الألمانية أن الأول يتعلق بما يلود خلف الوحدات التعبيرية المرتبطة بعلاقة بدائل تلامس الأساس المعجمي بين الضميمة الاسمية الأولى وبدائلها المكررة في استمرار. والمبدأ الآخر يرمي إلى ما يتصل بعلاقات ترادف أو شبه ترادف غير بارزة على السطح بل يمكن استنتاجها بناء على الوظيفة التواصلية للنصوص، أي على أنظمة معرفية وموسوعية سابقة بالشفرة.

يبقى أن نقول: إن شبكة التناظر الدلالي أو الوظيفي وفعاليتها داخل نسيج النص تكتسي جانباً من الأهمية في طروحات المدرسة الألمانية، من حيث هي وسيلة مهمة لتكوين النص وتنظيمه، فوظيفة التناظر الجوهرية الكبرى في إحلال التماسك النصي أمر لا يحتمل الجدل من جهة سيرورة مضمون النص واستمرار نسيجه الدلالي. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أن هذا التأكيد دائماً يوازيه الإحساس بعدم الاكتمال لأن يمثل معياراً حاسماً وشرطاً كافياً لتفسير ظواهر دلالية لكلية النصوص، إذ لا ينبغي التعويل كلياً على ظواهر التوافق المعجمي أو التناظر بعناصره المتكررة لتفسير تتابع جملي ما على أنه نص متماسك.⁸³ ولا يمكن أيضاً أن يُستشف من مجرد تتابعات جمالية متكررة أو مترادفة إيضاحات حول درجة الربط بين مكونات النص.⁸⁴

المحور الخامس

مستويات التناظر من منظور كالمير

ولما كانت سلاسل التناظر أداة مطواع تخبر عن تكوين بنيات النصوص الداخلية ودرجة الربط بين عناصرها المتجانسة دلالياً، ومن ثم تماسكها، فإنها حينئذ جعلت أساساً لتعريف النص دلالياً لدى كالمير، فهو لا يكف عن إيلاء الوجه الدلالي للنصوص قسطاً

كبيراً من الاهتمام في مختلف مراحل الوصف والتحليل. ويشهد له بذلك أيضاً زيادة على التعريف ما نص عليه: "لقد اكتسبنا بمفهوم التناظر أداة ملائمة لوصف التشكيل الدلالي للنصوص. فيحدد نص ما دلاليّاً بأنه تكوين (بناء) من مستويات التناظر (من أ إلى ي)، حيث يتحدد عددها وفق عدد السمات السائدة في النص".⁸⁵

وفي إطار هذا الفهم سعى إلى مجابهة النصوص وسبر نسيجها دلاليّاً وفق نظرية معقدة البناء ومتشعبة العلاقات إلى حد بعيد جداً، طرحها عبر نقاش متمهٍ ومعالجة فضفاضة استوعبت في طياتها بعض الإشارات القائمة على مفاهيم منطقية – دلالية وتواصلية. ويجب أن يدرك المتفحص لها البون الشاسع بينها وبين البنية التناظرية التي جرى استقصاؤها وفق مداها البسيط آنفاً. بيد أنها رغم ذلك لم تحد عنها من جهة الأسس والمفاهيم إطلاقاً.

ولقد أفصح كالمير منذ الوهلة الأولى عن أن أسس أفكاره وملحوظاته بهذا الشأن مستوحاة من آراء جريماس وطروحاته في دراسة النص دلاليّاً.⁸⁶ وينطلق هذا النموذج من منظور دلالي لتتبع الورود المتكرر لسمات دلالية في النصوص⁸⁷. فهو أي جريماس يفسر النص بأنه ائتلاف من وحدات غير متجانسة معجماً تتضام فيما بينها داخل سلسلة ما ومن ثم تكتسي سمة التجانس بوقوعها على مستويات دلالية متجانسة وهي ما يسميها (مستويات التناظر).⁸⁸ ويلاحظ كالمير أن جريماس يوكل مهمة تحقيق مستويات تناظر إلى سيمات سياقية فقط، وبالتالي فإن هذا الإجراء في نظره لا يحقق الغاية المرجوة من التحليل على المستوى الدلالي بشكل خاص إلا إذا أسندت أبنية التكرار وسيادة السمة إلى سمات سياقية وبالأحرى إلى كل السمات.⁸⁹

حيث أعلن منذ البدء أنه لفهم النص فهماً دلاليّاً دقيقاً يفضي إلى توجيه التماسك يجب تقسيمه على مجموعات من العناصر المعجمية كل مجموعة تتميز بقاسم مشترك من السمات الدلالية الناجمة عن التكرار، ومن جهة أخرى تفترق وحدات هذه المجموعة عن الوحدات المعجمية للمجموعات الأخرى.⁹⁰ على نحو ما تضمنته للسمات المشتركة المقالة الصحفية التي عُرِضت في مبحث دلالة الإحالة المذكور في كتابه، ومازالت قيد الاستشهاد كلما أحتج إليها في ثنايا هذه النظرية:

"(قتيل في نزاع بين كمبوديين في باريس)

في نزاع دموي في مسكن طلاب كمبوديين في جامعة باريس أسفر عنه قتل وثلثون جريحاً تقريباً. فبعد إبلاغ الشرطة لقي طالب مصرعه برصاصة في الرأس. تبعاً لتقريرات شهود عيان كان حوالي ٥٠ من أنصار الرئيس الكمبودي المخلوع الأمير سيهانوك قد تسللوا إلى الحجرات، وهاجموا أنصار حكومة المرشال لون نول. واستخدم المهاجمون قباناً

حديدية، وسكاكين طويلة وأحجار الرصيف. كان محيط مسكن الطلاب الذي أغلقته الشرطة بالمباريس قد انتشرت فيه الأنقاض".⁹¹

فمثلاً: الكلمات المعجمية الواردة (أنصار، مخلوع، رئيس الدولة، أمير... إلخ، يمكن دمجها دلاليًا تحت مظلة سياقية سائدة مشتركة تضم جميع الوحدات وهي السمة (سياسي). بيد أن هذه السمة من جانب آخر يمكن أن تصفى نهائياً وتحل محلها سمة سائدة مختلفة عنها وذلك عند ورود الوحدات المعجمية السابقة نفسها أو جزء منها ضمن تجميعات نصية أخرى تختلف دلاليًا من خلال هذه السمة. وهكذا فإن كل مجموعة من الوحدات المعجمية في نص ما تستطيع أن تؤلف مستوى معيناً للتناظر، تنشؤه ملفوظات متشعبة معجمياً لكنها متجانسة دلاليًا توجهها السمة السائدة والمتكررة.⁹²

التشكل الأفقي لمستويات التناظر

شغل كالمير بكل ما يتسع للكلمة من معنى بدراسة ظاهرة التناظر بوجه خاص، وبمستويات تحديد البعد الأفقي لتوزيع الوحدات المعجمية المشكلة لأوجه التناظر بوجه أشد خصوصية، وذلك في الحالات التي يكون النص فيها بنيةً ممتدةً تسمو على الجملة، ولذا فهو يستبعد عن الجملة قدرتها على صنع مستوى للتناظر وبخاصة إذا ما كان النص تتابعاً جملياً ممتداً إذ ليس للجملة في هذا الامتداد أية صلة بالنسبة لتنشيط مستويات التناظر.⁹³ ويرى أن مستويات التناظر في بنية نصية ما تستنبط من خلال مواقع ومديات خطية أفقية معينة في النص:-

١- مواقع شديدة التباين (متباعدة)، يعني أن تفصل الوحدات المعجمية المتضمنة للسمة الدلالية الغالبة عن بعضها البعض أفقياً على مستوى الموقع مع احتفاظها بعنصر الارتباط قائماً، حيث تتخلل هذه الوحدات المتصلة سياقياً سلسلة كاملة من الجمل ثم يعود التناظر مرة أخرى عند ذكر العنصر المشارك في السمة، فينتج عن ذلك التوزيع تكتلات تناظرية موحدة متباعدة لسمة سائدة قد تكون في بداية النص وفي منتصفه أو في آخره... إلخ.⁹⁴

٢- مواقع متجاورة (متصلة اتصالاً مباشراً)، وينشأ هذا المستوى للتناظر أحياناً من اتحاد مباشر لعنصرين معجميين يتميزان بسمة دلالية مشتركة وغالبة، ويعتبره كالمير أدنى امتداد أفقي لأوجه التناظر.⁹⁵ ومن أمثلة هذا البعد ما تحمله البنية النحوية الثنائية في قولك: (أطفال أكلون)، في مقابل البنية النحوية الأخرى (أبقار نهمة)، فالأولى تحمل السمة السائدة (إنساني)، تمخضت من خلال التجاور الثنائي للوحدتين، والثانية تحمل السمة المشتركة (حيواني)، وهي على غرار الأولى.⁹⁶

٣- مستوى تناظر موحد، يمكن أن تحمل جميع الوحدات المعجمية لنص ما على مستوى واحد السمة الدلالية الشائعة نفسها، ويشيع هذا النمط من التناظر في

نصوص الطقس غالباً، فيتسم بالسمة المهيمنة (جوي)، ويتولد من هذه السمة المستوى العام للتناظر وهو (خبر طقسي).⁹⁷ غير أن هذا اللون من النصوص يمكن أن يحتوي مستويات تناظر تدرج تحت المستوى العام من جهة التدرج تمتد إلى فئات جزئية لوحداته المعجمية بوجه خاص، فتننتج عن بعض الاستعمالات المعجمية مثل (ريح، منعش)، (ريح مفاجئة)، و(شمال غرب)... إلخ مجموعة من السمات الأخص تشكل مستوى تناظر خاصاً يوسم بالسمة (حركة الهواء).⁹⁸

علاقات التناظر

أولاً :- التناظر وتدرج السمات

ويتعلق الأمر هنا أيضاً بظاهرة لا تكاد تخلو منها نصوص كثيرة، وهي ظاهرة تتعلق بتقسيمات متدرجة للسمات تتضمنها كل علامة من علامات النص تحاكم وفق مبدأ (منطق المفاهيم)، كما يفضل كالمير أن يصفه⁹⁹، فمن الممكن داخل نص ما أن يثوي في طياته مجموعة من الوحدات المعجمية تضم كل وحدة إلى جانب السمة الدلالية المهيمنة سمة أخرى، هذه السمة ليست سائدة في النص إذ لا يمكن الاستدلال بها على مجموعة وحدات معجمية تختلف عن مجموعة أخرى من خلال هذه السمة،¹⁰⁰ ولذا فهي تصنف تحت السمة الغالبة بالنظر إلى سلم العلامات. ويعود كالمير مرة أخرى إلى مقاله الصحفي المقتبس للبرهنة على إيضاحاته الحالية فيلاحظ على سبيل المثال الكلمتين (أمير) و(مخلوع)، فالأولى تضم إضافة إلى السمة التي اكتسبتها من سياق النص بأكمله وهي (سياسي) سمات أخرى أقل منها درجة وفي الوقت نفسه ربما تكون مهيمنة في أوضاع انعزالها، أو دمجها في نصوص معينة مثل السمة (حي)، ثم تدرج هذه السمة إلى سمة أعلى رتبة منها وأكثر سيادة مثل (فرد من عائلة حاكمة)، وذلك في نص يتحدث مثلاً عن الأسرة المالكة، غير أن هاتين السمتين لا يمكن أن تسودا في النص المعروف، لعدم مشاركة الوحدات المعجمية الأخرى السمة نفسها في النص، وعليه تبقى السمة (سياسي) في الصدارة. وينطبق مثل ذلك التوجيه على الوحدة المعجمية الأخرى (مخلوع)، فهي كذلك يمكن أن تضم في ظروف انعزالها أو دخولها في عمليات تنصيب معينة سمات سائدة مثل (طبي)، أو (ضرائبي) بوصفها سائدة.¹⁰¹

فالذي ينوي إبرازه من كل ما تقدم هو تعذر إمكان تفسير علاقات النص دلاليّاً بتطبيق مفهوم غلبة السمة على وحدات معجمية منعزلة، بل يسوغ تطبيق هذا المفهوم كخاصية أو نتيجة لتقسيم وحدات معجمية في نص ما إلى مجموعات باعتبار غلبة السمات في كل على وفق مبدأ التناظر الدلالي لا تدرجها من ناحية منطق المفاهيم.¹⁰² وهكذا لا يواجه النص

دلاليًا بمفهوم التناظر بناء على تدرج سلم العلامات لحزمة معينة من العلامات وإنما بحسب الفئة الدلالية المتسيدة عموماً في النص.

ثانياً :- التناظر وتعدد المعاني

وفي هذه الفقرة يطمح كالمير إلى معالجة الظاهرة على وفق منهج التناظر الدلالي والذي يأخذ دوره عند تحويل المعنى المتعدد إلى معنى مفرد، فبقدر المعاني المعجمية التي تطرحها صيغة معجمية مستقلة يكون هناك مستويات تناظر،¹⁰³ وبعبارة أخرى "أن وحدة معجمية يمكن أن تقع على الأقل في مستويات تناظر كثيرة بقدر ما تضم من سمات سياقية. ونريد أن نصف مستويات تناظر، تركز على تكرار سمات سياقية بأنها مستويات تحويل إلى معنى مفرد".¹⁰⁴ ومحصلة هذا الربط بين خاصية التحويل إلى معنى مفرد ومبدأ التناظر تكمن في قابلية المعاني السياقية المتنافسة لوحدة معجمية منعزلة لأن تشكل منها مستويات للتناظر.

ثالثاً :- التناظر والإحالة

لا تخلو أشكال الوصف للوجه الدلالي للنصوص عند أعلام المدرسة الألمانية من إشادة وإصرار على العلاقة الوطيدة بين الإحالة ومستويات التناظر، لقد تفحصنا إلى الآن مجمل الأفكار الخاصة بهذه المدرسة والتي طالما سلمت بوجوب إيفاء مستوى التناظر بشرط مهم ألا وهو وجود التطابق الإحالي لأوجه الاشتراك الدلالية في نموذج الواقع للمشاركين، ولذلك تضطلع الإحالة بدور جوهري خلاق في ربط أصرة التناظر، يستند إلى ارتباط عناصر علاقة التناظر بظاهرة وبالظاهرة ذاتها بالواقع.

ومدار العلاقة بين التناظر والإحالة لدى كالمير تحديداً ينشأ من ملاحظاته التي أبداها في خضم معالجاته القائمة على التفريق دائماً بين المعنى النصي والمعنى المعجمي وبعبارة أخرى التفريق بين توجيهات إحالية داخل النص وقدرات إحالية داخل المعجم، باعتبار أن الأولى نتاج الدمج التركيبي للمعاني النصية لوحدات معجمية والأخيرة نتاج الدمج الرأسي للمعاني النصية وهذا يسلمه إلى حقيقة تفيد بعدم التطابق بين المعاني النصية والمعاني المعجمية، إذ غالباً ما تكون الكثرة والغلبة للقدرات الإحالية الخاصة بالوحدات المنعزلة مقارنة مع التوجيهات الإحالية الناشئة عن حصر مجموعات معينة يمكن من خلالها استنباط الأحداث والأشخاص والأحوال والأشياء وكل الموضوعات المعروفة في نموذج الواقع التي يُوجّه إليها إحالياً. لأنه "لا توجد في نص ما وحدات معجمية مفردة توجهنا إحالياً إلى نموذجنا عن الواقع، وأنه لا توجد أيضاً موضوعات مفردة أو أشخاص فرادى أو أحوال مفردة – منفصلة عن محيط ورودها – توجه إليها".¹⁰⁵ من هنا يُرجع حقيقة أن الأحداث الإحالية المستنبطة من المقال الصحفي السابق مثل (قلاقل سياسية) أو الأحداث

الأخص منها مثل (حدث طلابي من تيارات سياسية مختلفة) أو (حدث استخدمت فيه أسلحة)... إلخ إلى البنية النصية برمتها وليس من جمل متقطعة أو ظواهر مستقلة، أي إلى السمات المشتركة لمجموعة العناصر المعجمية مثل: (نزاع، يقتحم، يهاجم...)، ويستدل على الطبيعة السياسية لهذه الأحداث بناءً على تجميع الوحدات المعجمية (أنصار، مخلوع، رئيس دولة، أمير، ...) ¹⁰⁶ ومن تلك المؤشرات يستدل على الوظيفة التفسيرية للتناظر في توجيه الإحالة والعكس تماماً فمن جهة تولّد التقسيمات لوحداث معجمية لنص ما مستوى تناظر، ومن جهة أخرى تولّد مستويات التناظر تلك مستويات التوجيه الإحالي للنص ¹⁰⁷ لأن المسؤول عن إتمام توجيهات الإحالة في النص في المقام الأول كما يراه هو تلك السمات التي تتكرر بوضوح في عدد من الوحدات المعجمية غير المتجانسة المجملّة في مجموعة متجانسة دلاليًا. ¹⁰⁸ ومن ثم يجعل من السمات ذات القاسم السيمي المشترك التي توسم بها كل مجموعة معينة داخل النص علامة أو عنواناً للحدث الإحالي المُشار بها إليه، فهذه السمات ليست أقل من كونها المحكّ للتشكّل الدلالي للنصوص وهي أيضاً الضمانات الحقيقية لإمكانية الربط بين الوقائع اللغوية والوقائع غير اللغوية (نموذج الواقع). ¹⁰⁹

وحسبك أن تعي مبدئياً على وفق طروحات **كالماير** المتقدمة أنك إذا رمت أن تفهم التوجيهات الإحالية أو التناظر في نص ما دلاليًا فصنف عناصر بنيته الأفقية على وفق مجموعات تتميز عناصر الواحدة منها بسمات دلالية مشتركة وغالبة، بحيث يمكن إدراكها بوضوح، وقد أُتيح هذا الفهم استناداً إلى القاعدة العامة التي صاغها لهذه الفرضية، ومفادها: "إذا أردت أن تفهم نصاً، فصنف وحداته المعجمية وفق مجموعات أولاً، تسود فيها سمة دلالية (مشتركة) بوضوح كل السمات الأخرى". ¹¹⁰

ومن أبرز تجليات العلاقة بين الإحالة والتناظر لدى **كالماير** حين يقارن بين مستويات التحويل إلى معنى مفرد (المعنى النصي) ومستويات التناظر، لاكتشاف دلالي للنص أكثر دقة، حيث يستحضر كعادته في معالجاته الدلالية للنص نصه الصحفي المعهود فيستخرج منه على سبيل المثال المفردة المعجمية (أنصار) للاستدلال على حقيقة أن لها ثلاث سمات دلالية أو بالأحرى ثلاثة أبنية للسيادة وهي: غير إنساني، وإنساني، وسياسي، تسود في كل مستوى من مستويات الربط اللغوي بالواقع سمة دلالية معينة وتصفى السمات الأخرى المنافسة أو تُضمّن فيها، ففي حال استخدام المفردة (أنصار) منعزلة عن سياق معين تتميز بالسمتين السياقيتين المتنافستين (إنساني) و(غير إنساني)، أما في هذا النص فقد أثبتت لهذه المفردة السمة الأولى وبطل عمل الثانية، لعلّة وجود شركاء لها في السياق تقاسمها السمة عيناها وهي المفردات المعجمية: طالب، وأمير، ورئيس الدولة... ¹¹¹

إن غلبة السمة (إنساني) في المثال النصي بحسب افتراضات **كالماير** يحيل الوحدة المعجمية (أنصار) إلى مستوى بسيط من مستويات التناظر وهو مستوى (التحويل إلى

معنى مفرد) وبتعبير أكثر دقة الإحالة إلى شيء محدد في الواقع الخارجي، هذا المستوى من التحويل تتكفل بتوليده خاصية (التعلق) التي تقتصر على الربط بين الوحدتين المعجميتين (طالب، ونصير) شريطة ألا يمتد التحويل إلى معنى مفرد أو محال إليه مفرد ضمن هذا المستوى إلى وحدات معجمية أخرى في السياق نفسه، فتحصل المفردة المعجمية (أنصار) على المعنى النصي (نصير حركة ما) الذي يحتل موقعاً بينياً بالنسبة لقدرات إحالية حال كون المفردة مستقلة عن سياقها من جهة وتوجيهات إحالية حال كونها داخل نص من جهة ثانية.¹¹²

بيد أن التوجيهات الإحالية المنتزعة من مستوى التناظر البسيط عبر التحويل إلى معنى مفرد تظل عائمة وغير محددة تحديداً دقيقاً وبالتالي لا تفي بإتمام شرط التوجيه الإحالي المقصود في النص إذ لا يمكن التكهن بما يمكن أن يحيل إليه المعنى النصي (نصير حركة ما) فهل يفهم تحت هذا المعنى أنصار حركة سياسية أم غير ذلك؟ إن التوجيه إلى إكساء النص بصبغة سياسية عامة ومن ثم يؤول الأمر في النهاية إلى حدث سياسي يقتضي ذلك تعميم هذه السمة على جميع الوحدات المشاركة في السياق ومن ضمنها السمة (إنساني) بغية تحقيق المستوى الخاص للتناظر وهو الموصوف ب(السياسي) الذي يضم إلى جانب الوحدتين المعجميتين المرتبطتين من خلال عنصر التعلق (طالب، ونصير) والمحوّلتين إلى المعنى المفرد (إنساني) المجموعة المشتملة على الوحدات (طالب، ونصير، ومخلوع، ورئيس دولة... إلخ). وفي هذا المستوى للتناظر تُنحَى السمة (إنساني) المعلن عنها آنفاً أو تنصهر دلاليّاً ضمن تجمع العناصر الأخير ليفسح المجال أمام السمة ذات الطبيعة الدلالية الأخص (سياسي) لانتزاع السيادة.¹¹³

بعد هذا المسرد التوصيفي العام لطبيعة العلاقة بين الإحالة ومستويات التناظر الدلالية من وجهة نظر كالمير يسوغ الآن بشكل منسق ملاحظة بعض أوجه التباين بين مستوى التناظر الموجه على أساس التحويل إلى معنى مفرد أو السمة (إنساني) ومستوى التناظر الموجه على أساس السمة الدلالية (سياسي) ليفسح هذا الاكتشاف الطريق أكثر أمام معرفة طبيعة العلاقة بين توجيهات إحالية ومستويات تناظر:

١- يُلاحظ أن مستوى التناظر الموصوف بالسمة الدلالية (سياسي) أكثر ثراءً من جهة الكم للوحدات المعجمية من مستوى التناظر الموصوف بالسمة (إنساني) أي مستوى التناظر على أساس التحويل إلى معنى مفرد، وبتعبير أوضح مستوى التناظر الأول يتميز ببعد أفقي أوسع من المستوى الأخير بالنسبة لعدد الوحدات المعجمية المشاركة في السياق، حيث يقتضي التوجيه الإحالي إلى حدث (سياسي) تضافر عناصر معجمية أكثر بالنظر إلى مستوى التحويل إلى معنى نصي مفرد المكثفي بتعلق وحدتين معجميتين كأقصى حد.¹¹⁴

٢- تشغل مستويات التناظر التي تتضمن تحتها مستويات التحويل إلى معنى مفرد موقع تخصيص للدلالة، حيث تقوم المستويات المتضمنة دلاليًا أو المدمجة في السمة (سياسي) بوظيفة المفهوم العلوي لسمة التخصيص.¹¹⁵

٣- تُحدد التوجيهات الإحالية لنص ما تبعاً لمستويات التخصيص ذات البعد الأفقي الأوسع، ولا يعتمد هذا التحديد على مستويات تناظر مبتورة الامتداد تكتفي بوحدين معجميتين في الغالب.¹¹⁶ فكلما كان عدد الوحدات المعجمية أكثر كلما كان التوجيه الإحالي أخص،¹¹⁷ ومن هنا فالتوجيه الإحالي للنص المستشهد به في هذا المقام هو حدث سياسي مخصص مستنبط من الامتداد الأطول للعناصر المعجمية المتفقة في السمة سياسي لا حدث إنساني قائم على أدنى أوجه تناظر، أو أحداث مركبة متداخلة شديدة العموم. فإن صادف مجيء النص مشتملاً على الحد الأدنى لمستويات التناظر عبر التحويل إلى معنى مفرد أي مكوناً من أوجه التعلق فقط ولم يتجاوزها إلى أوجه تناظر أكثر تخصيصاً، فإنه والحال هذا يُكفل إلى تلك المستويات وظيفية مستويات التخصيص في الوقت نفسه.¹¹⁸

٤- تُعزى الحدة الإحالية ودرجة تعلقها بحدث خاص في نص ما أساساً إلى مستويات التخصيص، ويعمم كالمماير هذه العلاقة على كل مكونات النص القادرة على الإحالة ومنها أسماء الأعلام أيضاً، وتتجلى الحاجة إلى تعلق إحالي واضح وخاص دلاليًا لأسماء الأعلام بوجه خاص في النصوص الصحفية¹¹⁹. فقد نبه كالمماير مراراً إلى حقيقة تفيد بأنه لا يمكن تصور الموضوعات أو الأشخاص المشار إليهم فرادى في ذاتهم من دون أن ينتظموا في علاقات معينة ضمن نموذج الواقع. ويعزز كالمماير فكرته بنماذج الوقائع الصحفية، فحين ينوي مثلاً صحفي الإحالة إلى (فيلي برانت) المعروف للسامع بوصفه رئيساً للحزب الديمقراطي في نص معين كأن يحيل إليه مكتفياً بالإشارة : (فيلي برانت قد لفت الأنظار بملاحظة...) من شأن ذلك الربط بين الاسم ومتعلقه في الواقع أن يلفه شيء من الغموض والتجريد وعدم الخصوصية. ومن أجل دفع أوجه الالتباس وسوء الفهم عن نصوص الأخبار والمقالات الصحفية اليومية تعمد وكالات الأنباء إلى إلحاق أسماء الأعلام ضمن مستويات تناظر مدمجة ممتدة أفقياً لتخصيصها دلاليًا.¹²⁰

وهكذا يحسم كالمماير درجة العلاقة بين التناظر والإنجاز الإحالي بالتقرير الآتي: "تقوم بوظيفة حاملات توجيه الإحالة في النص تلك التقسيمات لوحداث معجمية، التي تؤسس من جهة البعد (الامتداد) مستويات تناظر أكثر احتمالاً، ومن ثم أكثر خصوصية. وتقوم هذه المستويات بوظيفة مستويات ربط بأحداث".¹²¹

رابعاً :- التناظر وتعدد الوظائف (التناظر المركب)

يبقى إتمام توجيهات الإحالة في نص ما معلقاً في نظر كالمير بالنظر إلى مستويات التحويل إلى معنى مفرد ومستويات التخصيص فقط، دون الالتفات إلى وجود وحدات معجمية تشكل مستوى مُعدّاً سلفاً ويُعد أساساً للولوج إلى المستويين المذكورين،¹²² إذ إن كل مستوى من هذه المستويات يُنشئ نوعاً خاصاً من حاملات التوجيه الإحالي تتحول من مستوى إلى آخر بطريق التوسيع الأفقي للوحدات المعجمية.¹²³

وقد استعار كالمير مصطلح (التناظر المركب) ومفهومه من جريماس كما أقر ذلك بنفسه، ويفهم تحت التناظر المركب في رأيه: "اتحاد (Conjonction) مستويي تناظر أو أكثر يعارض بعضهما بعضاً، في مستوى واحد".¹²⁴ وهو نمط تنصيب يتميز بنظام متناظر للوحدات المعجمية، ويختلف على نحو مميز عن مستويي التناظر البسيط (التحويل إلى معنى مفرد) والتناظر المعقد (التخصيص) الموصوفين من قبل بأنه يقع ضمن نمط للتحويل غير مكتمل أو غير متحقق مطلقاً ولكنه يشكل اللبنة الأساس التي تقوم عليها تلك المستويات.¹²⁵

ويمكن أن يحدث التناظر المركب لدى كالمير بإحدى ثلاث طرائق:

١ - طريقة التحويل غير التام (الجزئي) إلى معنى مفرد: ثمة نصوص تضم وحدات معجمية يعرض لها تحويل إلى معنى مفرد بشكل ناقص، وهي بهذا الوصف لا يمكن إلحاقها بمستوى التحويل إلى معنى مفرد واضح، بل تشكّل من تلقاء نفسها مستوى أولياً من مستويات التناظر، وترجع علة ذلك إلى افتراض وجود معنيين نصيين أو أكثر يعارض بعضهما بعضاً تحت مستوى واحد للتناظر.¹²⁶ كما في المثال التالي:

مثال: كان أمام الغريب مشوار (طُرقة، ردهة، ممشى، ممر) طويل. لم يدرِ هل سيقوده هذا إلى هدفه أم لا.

فالوحدة المعجمية Gang ذات المعاني الأربعة لا تتمتع بتحويل تام إلى معنى مفرد بالرغم من أنها مع شريكاتها في السياق تشكل مستوى معيناً للتناظر يأخذ السمة (محدد مكانياً)، بيد أن هذه السمة مع ترشيحها غير قادرة على أن توجه السامع إحالياً إلى حدث مكاني متحرك أم حدث مكاني ثابت، وهكذا يظل التوجيه الإحالي معلقاً أو موجهاً جزئياً بسبب افتراض معنيين نصيين متضاربين في مستوى واحد للتناظر، ولأجل ترجيح معنى نصي على آخر يشترط مرة أخرى تفريع السمة (محدد مكانياً) إلى السمتين: محدد مكانياً على نحو متحرك، ومحدد مكانياً على نحو ثابت، وهذه العملية تقتضي امتداداً أفقياً أكثر

لمكونات النص ما يتيح ذلك الانتقال إلى النمط الثاني لأوجه التناظر الموسوم بالتحويل إلى معنى مفرد، وقد يتدخل المقام على نحو محدد في حسم هذه المشكلة.¹²⁷

٢- **طريقة لا يعرض فيها تحويل إلى معنى مفرد مطلقاً:** هذه الطريقة تُعدّ وجهاً من أوجه التناظر الدلالي وتنعت بأنها لا تحمل أوجه تعارض بين وحداتها المعجمية، كما أنها مع ذلك أعم من أن تقوم بوظيفة مستوى تحويل إلى معنى مفرد لوحدة معجمية في نص ما.¹²⁸ لننظر إلى المثال النصي الذي أعده كالمير لهذا الغرض:

مثال: يجب أن تُجرى عملية للنجم (لطانر، لمرض في العين).
من المفيد بادئ ذي بدء الكشف عن أن مفردة (نجم) Star في اللغة الألمانية تدل على ثلاثة معانٍ:¹²⁹

١- مرض في العين يحدد نوعه تبعاً للصفة: grauer Star = الماء الأبيض، أو gruner Star = الماء الأزرق.

٢- كوكب أو نجم سماوي حقيقة، أو وصف للشخص المشهور مجازاً.
٣- زرزور، وهو اسم لطائر مغرد.

يُلاحظ في القطعة النصية عدم وجود تضارب بين الوجدتين المعجميتين (نجم) و(يجري عملية) فكلاهما يمكن أن يضم إلى الآخر عبر القاسم الدلالي المشترك بينهما (عضوي) ليؤلفان بذلك مستوى للتناظر قائماً بذاته، غير أن هذا الإلحاق لا يفي بحسم ما إذا كان (النجم) Star شخصاً مريضاً أم طائراً جريحاً أم مرضاً في العين حيث يبقى مستوى التناظر في الفقرة النصية عاماً يتجاوز عمومية مستوى التحويل إلى معنى مفرد لأن السمة السائدة فيه متضمنة بالقدر ذاته في كل معنى من المعاني المرشحة الثلاثة للمفردة المعجمية Star.¹³⁰

وفي الوقت الذي يثبت فيه كالمير الفرض المشار إليه قبيل قليل ما يلبث أن يتراجع عن حكمه هذا ويستبعد أن ترد جملة في الواقع اللغوي كالجملة المستشهد بها، تفتقر إلى توجيه نصي مناسب ولذا يعزو مرة أخرى إلى السياقات والمواقف الممكنة دوراً مساعداً في ترشيح معنى نصي واحد من المعاني الثلاثة المتنافسة.¹³¹

٣- **طريقة تداخل مستويات تناظر قارة جدولياً:** تنشط هذه الحالة حين "يمكن أن تلحق في نص ما وحدة معجمية على الأقل عبر عدة من سماتها السياقية (وحداتها الدلالية) في الوقت نفسه بوحداث مماثلة. وبهذه الطريقة يُحال دون تغليب سمة من هذه السمات بحيث لا يحدث تحويل إلى معنى مفرد".¹³² ويعتمد التناظر المركب في هذا اللون من التنصيص على جملة المعاني المفترضة التي تطرحها الوحدة المعجمية رأسياً ولكن لا تتبع أياً منها واقعياً،¹³³ إلا في حال تم

إقحامها في سياقات ومواقف معينة تكفل تنصيبها بوضوح. ويكتفي كالمير بهذه الإشارات النظرية لهذا النمط دون أن يعضد فرضيته بواقعة نصية.

خاتمة واستنتاجات

وعصارة هذا النقاش أفرزت أنّ فرضية التناظر المستمدة أصولها من طروحات مدرسة جريماس السيميائية هي إحدى المقولات المهمة التي استأثرت باهتمام المدرسة الألمانية في تحليل وإبراز نصية النصوص وتمييزها عن محض تتابعات عشوائية شكلاً ومضموناً، فجعلت من سلاسل التناظر تلك شرطاً جوهرياً يخبر عن تماسك مكونات النص ودرجة ترابطها وتجانسها دلاليّاً. وغداً من الواضح بإمكان أيضاً أن هذه المكتسبات جعلت من خاصية التناظر الدلالي أساساً لتعريف النص دلاليّاً لدى كالمير وآخرين. وتبين أيضاً أن تنظيم البنية الداخلية لسلسلة التناظر الدلالي وكيفية تدرجها دلاليّاً ومنطقيّاً من الاستراتيجيات المهمة التي تعتمد في طرائق التحليل التركيبي والدلالي بوجه خاص والبحث عن الكفاءة النصية للخطابات لدى العديد من فلاسفة اللغة الألمان، وغاية ما في الكلام أنه يمكن القول إن مفهوم منهج التناظر وأهميته في مدى امتثال النص إلى التماسك من خلال إسهامات المدرسة الألمانية يخضع لقيود التسلسل الاسمي لفقرة نصية أو كتلة أو مقطع أو حتى عبر النص ككل. أي أن النص على هذا الأساس هو الحاضنة المخصصة للتناظر الدلالي، كما يخضع أيضاً لأوجه الاشتراك السيمي للعلامات اللغوية المتكافئة دلاليّاً بوصفها انعكاسات لظواهر الواقع داخل نص ما. كما اتضح أيضاً أنه لا تخلو أشكال الوصف للوجه الدلالي للنصوص عند أعلام المدرسة الألمانية من إشادة وإصرار على العلاقة الوطيدة بين الإحالة ومستويات التناظر، فطالما سلمت بضرورة استيفاء مستوى التناظر لشرط مهم ألا وهو وجود التطابق الإحالي لأوجه الاشتراك الدلالية في نموذج الواقع للمشاركين، ولذلك تضطلع الإحالة بدور جوهري خلاق في ربط أصرة التناظر، يستند إلى ارتباط عناصر علاقة التناظر بظاهرة وبالظاهرة ذاتها بالواقع. وإجمالاً اكتشفت الدراسة مستويين متوازيين لمقاربة البنية التناظرية في مدونات التحليل الألمانية المترجمة يمكننا أن نصطلح على الأول المستوى البسيط وعلى الآخر المستوى العميق، فالبسيط وهو المستوى الذي استأثرت به المحاور الأولى للبحث وكان قد غطى الخطوط العامة والأساسية التي اطردت في مباحث التحليل الدلالية الألمانية بنظرة شبه جامعة، وتمثلت هذه الطبقة بالكشف عن مفاهيم وحدود مصطلح "التناظر"، ووسائل تحقق البنية التناظرية الخمس التي لا تعدو كونها الوسائل والأدوات نفسها الكاشفة للبنية الإحالية عموماً، وحلقات بناء السلسلة الاسمية التناظرية وأوجه تدرج حمولاتها الدلالية وتوزيعها وتنظيمها داخل نسيج النص، ويتسع نطاق الوصف البسيط لأوجه التناظر أيضاً ليشمل مستويات التناظر المرتبطة بالنظام اللغوي العام والمرتبطة بالنص أو التواصل. وأما المستوى العميق للوصف الدلالي لشبكة التناظر النصي لدى أعلام النص الألمان فقد احتضنته

واستوعبته المحاور الأخيرة للبحث، ويتغلغل هذا الجانب بشكل أعمق في رصد العلاقات المعقدة لظاهرة التناظر، وخير أنموذج لهذه المقاربة ما قدمه كالمير وزملاؤه في استبطان علاقات التناظر ومستوياته، إذ استحوذت هذه المقولة على القسط الأكبر من إسهاماته حيال مجابهة النصوص وسبر نسيجها دلاليًا تجسد ذلك الجهد وفق نظرية معقدة البناء ومتشعبة العلاقات إلى حد بعيد جداً، طرحها عبر نقاش فضفاض ومعالجة متأنية حوت في طياتها بعض الإشارات القائمة على مفاهيم منطقية ودلالية وتواصلية لمعالجة مسائل مثل التدرج السيمي للعلامات داخل النص، وعلاقات التناظر بإحالة المعنى المعجمي المتعدد إلى معنى نصي مفرد، وعلاقته كذلك بتعدد الوظائف الذي يمنحه سمة "التناظر المركب"، وربط جميع هذه المسائل بمقومات السياق اللغوي وغير اللغوي.

ثبت الهوامش

- (1) ينظر: إسهامات أساسية في العلاقة بين النص والنحو والدلالة، ٢٦٩. والتحليل اللغوي للنص، ٥٥ - ٥٦.
- (2) ينظر: تطور علم اللغة منذ ١٩٧٠، ٢٤٦.
- (3) ينظر: إسهامات أساسية في العلاقة بين النص والنحو والدلالة، ٢٧٣. و ٢٧٦. و ٢٩٨.
- (4) ينظر: المصدر السابق، ٢٩٩.
- (5) ينظر: التحليل اللغوي للنص، ٦٠.
- (6) ينظر: أساسيات علم لغة النص، ٢٠٤. وتطور علم اللغة منذ ١٩٧٠، ٢٤٣. وأسس علم لغة النص: التفاعل. النص. الخطاب، ١٣٢.
- (7) ينظر: تطور علم اللغة منذ ١٩٧٠، ٢٤٣.
- (8) ينظر: علم لسانيات النص، ١٥٦.
- (9) ينظر: أساسيات علم لغة النص، ٢٠٤. ومدخل إلى علم لغة النص، نسخة ترجمة د. فالح بن شبيب العجمي، ٣٩.
- (10) ينظر: مدخل إلى علم لغة النص، ٣٣.
- (11) ينظر: أساسيات علم لغة النص، ١٣٨. ومدخل إلى علم لغة النص، ٣٣. وأسس علم لغة النص: التفاعل. النص. الخطاب، ١٢٨.
- (12) أساسيات علم لغة النص، ١٣٨. وينظر: أسس علم لغة النص: التفاعل. النص. الخطاب، ١٣٢. واللغة والإبداع الأدبي، د. محمد العبد، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، ٢٠٠٧، ٤٠.
- (13) مدخل إلى علم لغة النص، ٣٣.
- (14) إسهامات أساسية في العلاقة بين النص والنحو والدلالة، ٢٧٦.
- (15) أساسيات علم لغة النص، ١٣٨.
- (16) إسهامات أساسية في العلاقة بين النص والنحو والدلالة، ٢٧٩.
- (17) مدخل إلى علم لغة النص، ٣٤.
- (18) إسهامات أساسية في العلاقة بين النص والنحو والدلالة، ٢٧٦ - ٢٧٧. وينظر: تطور علم اللغة منذ ١٩٧٠، ٢٤٦.
- (19) أسس علم لغة النص: التفاعل. النص. الخطاب، ١٣٢. وينظر: علم لسانيات النص، ١٥٦.
- (20) علم لسانيات النص، ١٥٦.
- (21) مدخل إلى علم لغة النص، ٣٣. وينظر إسهامات أساسية في العلاقة بين النص والنحو والدلالة، ٢٧٧.
- (22) إسهامات أساسية في العلاقة بين النص والنحو والدلالة، ٢٧٦.
- (23) مدخل إلى علم لغة النص، ٣٥. وينظر: تطور علم اللغة منذ ١٩٧٠، ٢٤٦. وأسس علم لغة النص: التفاعل. النص. الخطاب، ١٣٤.
- (24) ينظر: إسهامات أساسية في العلاقة بين النص والنحو والدلالة، ٢٧٦.
- (25) ينظر: المصدر السابق، ٢٧٧.

- (26) مدخل إلى علم لغة النص، ٣٥. وأسس علم لغة النص: التفاعل النص. الخطاب، ١٣٤.
- (27) إسهامات أساسية في العلاقة بين النص والنحو والدلالة، ٢٧٧. وأسس علم لغة النص: التفاعل النص. الخطاب، ١٣٤.
- (28) ينظر: إسهامات أساسية في العلاقة بين النص والنحو والدلالة، ٢٧٦.
- (29) مدخل إلى علم لغة النص، ٣٤.
- (30) ينظر: إسهامات أساسية في العلاقة بين النص والنحو والدلالة، ٢٧٨.
- (31) ينظر: التحليل اللغوي للنص، ٦٠.
- (32) ينظر: التحليل اللغوي للنص، ٦١. وإسهامات أساسية في العلاقة بين النص والنحو والدلالة، ٢٩٨، ومدخل إلى علم لغة النص، ٣٤. وتطور علم اللغة منذ ١٩٧٠، ٢٤٦. وأسس علم لغة النص: التفاعل النص. الخطاب، ١٣٢.
- (33) ينظر: مدخل إلى علم لغة النص، ٣٤. وأسس علم لغة النص: التفاعل النص. الخطاب، ١٣٢.
- (34) إسهامات أساسية في العلاقة بين النص والنحو والدلالة، ٢٩٨ – ٢٩٩.
- (35) ينظر: إسهامات أساسية في العلاقة بين النص والنحو والدلالة، ٢٩٩.
- (36) ينظر: المصدر السابق، ٢٧٦.
- (37) ينظر: التحليل اللغوي للنص، ٦٠ – ٦١.
- (38) ينظر: التحليل اللغوي للنص، ٦١. وإسهامات أساسية في العلاقة بين النص والنحو والدلالة، ٢٧٨. ومدخل إلى علم لغة النص، ٣٤. وتطور علم اللغة منذ ١٩٧٠، ٢٤٦.
- (39) ينظر: إسهامات أساسية في العلاقة بين النص والنحو والدلالة، ٢٩٩.
- (40) ينظر: مدخل إلى علم لغة النص، ٣٤. وأسس علم لغة النص: التفاعل النص. الخطاب، ١٣٣.
- (41) ينظر: إسهامات أساسية في العلاقة بين النص والنحو والدلالة، ٢٩٩.
- (42) ينظر: المصدر السابق، ٢٧٨ – ٢٧٩.
- (43) ينظر: التحليل اللغوي للنص، ٤٥.
- (44) ينظر: المصدر السابق، ٦١.
- (45) ينظر: إسهامات أساسية في العلاقة بين النص والنحو والدلالة، ٢٩٩. ومدخل إلى علم لغة النص، ٣٤. وتطور علم اللغة منذ ١٩٧٠، ٢٤٦.
- (46) ينظر: إسهامات أساسية في العلاقة بين النص والنحو والدلالة، ٢٩٩ – ٣٠٠. ومدخل إلى علم لغة النص، ٣٤. وتطور علم اللغة منذ ١٩٧٠، ٢٤٦.
- وأسس علم لغة النص: التفاعل النص. الخطاب، ١٣٣.
- (47) إسهامات أساسية في العلاقة بين النص والنحو والدلالة، ٢٨٢.
- (48) للاطلاع أكثر ينظر: مقالته (في البنية الدلالية للنص)، ينظر: المصدر السابق، ٢٧٦ وما بعدها.
- (49) ينظر: التحليل اللغوي للنص، ٦١.
- (50) ينظر: إسهامات أساسية في العلاقة بين النص والنحو والدلالة، ٢٨٠.
- (51) ينظر: إسهامات أساسية في العلاقة بين النص والنحو والدلالة، ٣٠٢.
- (52) التحليل اللغوي للنص، ٣٩.
- (53) ينظر: التحليل اللغوي للنص، ٤٢ – ٤٤. ولسانيات النص عرض تأسيسية، ٢٩٥.
- (54) ينظر: التحليل اللغوي للنص، ٤٠ – ٤١.
- (55) ينظر: أساسيات علم لغة النص، ٢٧٣ – ٢٧٨.
- (56) ينظر: المصدر السابق، ٢٧٧ – ٢٧٨.
- (57) ينظر: المصدر السابق، ٢٧٧ – ٢٧٨.
- (58) ينظر: مدخل إلى علم لغة النص، ٣٥.
- (59) للاطلاع أكثر ينظر: مقالتيه المترجمتين في كتاب إسهامات أساسية في العلاقة بين النص والنحو والدلالة (سمات دلالية وبنية النص)، ١٩٧٦، ٢٩١ وما بعدها. و(في البنية الدلالية للنص) ١٩٧٧، ٢٦٣ وما بعدها.
- (60) إسهامات أساسية في العلاقة بين النص والنحو والدلالة، ٣٠٢.
- (61) المصدر السابق، ٣٠٢.
- (62) المصدر السابق، ٣٠٣.

- (63) المصدر السابق، ٣٠٤.
- (64) المصدر السابق، ٣٠٣.
- (65) ينظر: المصدر السابق، ٣٠٣.
- (66) ينظر: المصدر السابق، ٣٠٤.
- (67) أساسيات علم لغة النص، ٢٨٧.
- (68) ينظر: المصدر السابق، ٢٨٨.
- (69) التحليل اللغوي للنص، ٣٩.
- (70) المصدر السابق، ٣٩.
- (71) ينظر: تطور علم اللغة منذ ١٩٧٠، ٢٤٦.
- (72) ينظر: التحليل اللغوي للنص، ٥٨. وتطور علم اللغة منذ ١٩٧٠، ٢٤٧.
- (73) التحليل اللغوي للنص، ٥٨. وينظر: تطور علم اللغة منذ ١٩٧٠، ٢٤٦ – ٢٤٧.
- (74) ينظر: التحليل اللغوي للنص، ٥٨. وتطور علم اللغة منذ ١٩٧٠، ٢٤٧.
- (75) ينظر: التحليل اللغوي للنص، ٥٨. وإسهامات أساسية في العلاقة بين النص والنحو والدلالة، ٣٠٤ وما بعدها.
- ومدخل إلى علم لغة النص، ٣٤.
- (76) التحليل اللغوي للنص، ٣٩.
- (77) ينظر: التحليل اللغوي للنص، ٤٣. وأساسيات علم لغة النص، ٢٩٤.
- (78) ينظر: إسهامات أساسية في العلاقة بين النص والنحو والدلالة، ٣٠٤ – ٣٠٥.
- (79) ينظر: المصدر السابق، ٣٠٥.
- (80) المصدر السابق، ٢٨١.
- (81) هكذا ورد في نسخة الترجمة والصحيح (بسبعة)، ينظر: المصدر السابق، ٣٠٥.
- (82) ينظر: المصدر السابق، ٣٠٥.
- (83) ينظر: التحليل اللغوي للنص، ٥٥. وإسهامات أسية في العلاقة بين النص والنحو والدلالة، ٣٠٧. ومدخل إلى علم لغة النص، ٣٦. وأسس علم لغة النص: التفاعل النص. الخطاب، ١٣٤.
- (84) ينظر: إسهامات أساسية في العلاقة بين النص والنحو والدلالة، ٣٠٧. وأسس علم لغة النص: التفاعل النص. الخطاب، ١٣٤.
- (85) أساسيات علم لغة النص، ٢٠٩.
- (86) ينظر: أساسيات علم لغة النص، ٢٠٩. واللغة والإبداع الأدبي، ٤٠. وملاحظات حول بعض آليات تأويل النص، عبد اللطيف محفوظ، www.aljabriabed.net.
- (87) قراءة في كتاب أساسيات علم لغة النص: مدخل إلى فروضه ونماذجه وعلاقاته وطرائقه، جمعان عبد الكريم، بحث على شبكة الأنترنت، www.al-madina.om، وينظر: اللغة والإبداع الأدبي، ٤٠.
- (88) ينظر: أساسيات علم لغة النص، ٢٠٩. وينظر: علم لغة النص: التفاعل النص. الخطاب، ١٣٢. واللغة والإبداع الأدبي، ٤٠.
- (89) ينظر: أساسيات علم لغة النص، ٢٠٩.
- (90) ينظر: المصدر السابق، ٢٠٥.
- (91) ينظر: المصدر السابق، ١٩٣.
- (92) ينظر: المصدر السابق، ٢٠٩.
- (93) ينظر: المصدر السابق، ٢١٠.
- (94) ينظر: المصدر السابق، ٢١٠.
- (95) ينظر: المصدر السابق، ٢١٠.
- (96) ينظر: المصدر السابق، ٢١٠ – ٢١١.
- (97) ينظر: المصدر السابق، ٢١١.
- (98) ينظر: المصدر السابق، ٢١١.
- (99) ينظر: المصدر السابق، ٢٠٦.
- (100) ينظر: المصدر السابق، ٢٠٥.

- (101) ينظر: المصدر السابق، ٢٠٥ - ٢٠٦.
- (102) ينظر: المصدر السابق، ٢٠٦.
- (103) ينظر: المصدر السابق، ٢١٢.
- (104) المصدر السابق، ٢١٢.
- (105) ينظر: المصدر السابق، ٢١٢.
- (106) ينظر: المصدر السابق، ٢٠٤ - ٢٠٥.
- (107) ينظر: المصدر السابق، ٢١٢.
- (108) ينظر: المصدر السابق، ٢٠٨.
- (109) ينظر: المصدر السابق، ٢٠٨.
- (110) المصدر السابق، ٢٠٧.
- (111) ينظر: المصدر السابق، ٢١٣.
- (112) ينظر: المصدر السابق، ٢١٣.
- (113) ينظر: المصدر السابق، ٢١٤.
- (114) ينظر: المصدر السابق، ٢١٤.
- (115) ينظر: المصدر السابق، ٢١٤.
- (116) ينظر: المصدر السابق، ٢١٤.
- (117) ينظر: المصدر السابق، ٢١٦.
- (118) ينظر: المصدر السابق، ٢١٦.
- (119) ينظر: المصدر السابق، ٢١٥.
- (120) ينظر: المصدر السابق، ٢١٥.
- (121) المصدر السابق، ٢١٧.
- (122) ينظر: المصدر السابق، ٢٢٤.
- (123) ينظر: المصدر السابق، ٢٢٥.
- (124) المصدر السابق، ٢٢٠.
- (125) ينظر: المصدر السابق، ٢٢٠.
- (126) ينظر: المصدر السابق، ٢١٨.
- (127) ينظر: المصدر السابق، ٢١٨ - ٢١٩.
- (128) ينظر: المصدر السابق، ٢١٩.
- (129) ينظر: هامش المصدر السابق، ٢١٩ - ٢٢٠.
- (130) ينظر: المصدر السابق، ٢١٩ - ٢٢٠.
- (131) ينظر: المصدر السابق، ٢٢٠.
- (132) المصدر السابق، ٢٢٠.
- (133) ينظر: المصدر السابق، ٢٢٠.

ثبت المصادر

- أساسيات علم لغة النص مدخل إلى فروضه ونماذجيه وعلاقاته وطرائقه ومباحثه، كالمير وآخرون، ترجمة: د. سعيد حسن بحيري، مكتبة زهراء الشرق، ط: ١، القاهرة، ٢٠٠٩.
- أسس علم لغة النص: التفاعل. النص. الخطاب، مار غوت هايينة مان وفولفجانج هايينة مان، ترجمة: سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ط: ١، القاهرة، ٢٠١٤.

- إسهامات أساسية في العلاقة بين النص والنحو والدلالة، مجموعة مقالات، ترجمة: سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ط: ٢، القاهرة، ٢٠١٠.
- التحليل اللغوي للنص مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج، كلاوس برينكر، ترجمة: سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ط: ٥، القاهرة، ٢٠٠٥.
- تطور علم اللغة منذ ١٩٧٠، جير هارد هلبش، ترجمة: سعيد حسن بحيري، مكتبة زهراء الشرق، ط: ١، القاهرة – مصر، ٢٠٠٧.
- علم النص: تحريات في دلالة النص وتداوله، فهمية لحوشي، مج: كلية الآداب، جامعة محمد خيضر – بسكرة، ٢٠١٢.
- علم لسانيات النص، هايكو هاوزندورف وفولفجانج كسلمان، ترجمة: د. موفق جواد المصلح، دار المأمون للترجمة والنشر، بغداد ٢٠١٦.
- قراءة في كتاب أساسيات علم لغة النص: مدخل إلى فروضه ونماذجه وعلاقاته وطرائقه، جمعان عبد الكريم، بحث على شبكة الأنترنت، www.al-madina.com
- لسانيات النص عرض تأسيسي، كيرستن آدمستيك، ترجمة: سعيد حسن بحيري، مكتبة زهراء الشرق، ط: ١، القاهرة، ٢٠٠٩.
- اللغة والإبداع الأدبي، د. محمد العبد، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، ٢٠٠٧.
- مدخل إلى علم اللغة النصي، فولفجانج هاينة مان وديتر فيهفيغر، ترجمة: فالح بن شبيب العجمي، النشر العلمي والمطابع – جامعة الملك سعود، الرياض – المملكة العربية السعودية، ١٤١٩ هـ – ١٩٩١ م.
- مدخل إلى علم لغة النص، فولفجانج هاينة مان وديتر فيهفيغر، ترجمة: سعيد حسن بحيري، مكتبة زهراء الشرق، ط: ١، القاهرة، ٢٠٠٤.
- ملاحظات حول بعض آليات تأويل النص، عبد اللطيف محفوظ، www.aljabriabed.net
- النص والخطاب، شتيفان هابشايد، ترجمة: د. موفق جواد المصلح، دار المأمون، ط: ١، بغداد، ٢٠١٣.